

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

(نظرة شمولية على وضع المصارف الاسلامية في الدول العربية)

أ . مهني دنيازاد

جامعة سطيف1

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ضرورة تبني المصارف الاسلامية لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث ساهمت العديد من العوامل مثل العولمة والتحرير المالي والتطور التكنولوجي في تنامي أهمية الحاجة الى ارساء أنظمة مالية أقوى وأكثر تنافسية، و يكمن الرهان بالنسبة للصناعة المصرفية الاسلامية في تكتلها حتى تتمكن من دعم مركزها التنافسي في مواجهة قوى وضغوطات الفاعلين الدوليين في البيئة الاقتصادية العالمية، ويتسنى لها ذلك من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الفاعلية فضلا عن سرعة بناء قدراتها لتنميط الاشراف والرقابة والممارسات المحاسبية بهدف تعزيز حوكمة الصناعة.

Abstract

This study aimed to shed light on the most important necessities due to achieve banking merger and acquisition operations between islamic banks. Factors such as globalisation, liberalisation and information technology developments have contributed to the need for a more competitive and robust financial systems ,so the challenger for the islamic bankink industry is to consolidate itself to be able to better compete with global players in world economic environment, through achieving scale,efficiency and cost effectiveness in addition to rapidly bulding its capacities to standardize regulation and supervision, and accounting practices, while strangthening the governance of the industry.

مقدمة :

ظهرت قضية الاندماج المصرفي بقوة على الساحة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وزادت وتيرته في عقد التسعينيات، وكان ذلك مدعوما بالتحويلات العميقة و السريعة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال العقدتين المذكورتين ومن أبرزها ثورة الاتصالات والإعلام وما جلبته التكنولوجيا الحديثة في الأعمال المصرفية من خلق منتجات وخدمات مصرفية جديدة لمواكبة تطورات الفكر المالي الحديث، فضلا على أن إلغاء العديد من القيود التنظيمية والقانونية التي تحد من حرية التجارة في غالبية الدول كان لها دورا حيويا في انفتاح الأسواق المالية أمام بعضها البعض مما خلق بيئة مصرفية أكثر تنافسية في الأسواق المصرفية المحلية.

ومع المستجدات الحالية من عوامل تحرير تجارة الخدمات المالية وحرية حركة رؤوس الأموال دون حواجز، وما رافق ذلك من اتفاقيات دولية بعضها يمس المصارف الاسلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، فضلا عن تبني المصارف التقليدية العالمية لبعض أساليب العمل المصرفي الاسلامي من خلال فتح نوافذ لها، ورغم أهمية تلك النوافذ في مجال توسع أساليب التمويل الاسلامي إلا أنها تمثل في الوقت نفسه منافسة جديدة للاستحواذ على حصة هذه المصارف في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يشكل تهديدا للمصارف الاسلامية الوطنية واختراقا من الصيرفة التقليدية للصيرفة الاسلامية خاصة في ظل الوضع الراهن للمصارف الاسلامية التي تتميز بصغر حجمها وضعف رؤوس أموالها، فرغم معدلات النمو العالية التي تعكس التقدم الكبير والسريع الذي تشهده تلك المؤسسات إلا أنّ التحدي الذي تواجهه يتمثل في كيفية تطبيق المعايير الدولية بشكل سليم، من خلال ايجاد أطر قانونية وتشريعية ورقابية وإدارية تساعد على استمرار النمو والاستفادة من التمويل العالمي بما يتوافق مع أحكام

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الشريعة الاسلامية، وضمان استمرار نجاح تجربة المؤسسات المالية الاسلامية، ولهذا فهي مطالبة بوضع استراتيجية لترشيد العمل المصرفي الاسلامي كتمهيد لتحقيق الاندماج بوصفه الخيار الأفضل للبدء في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الاسلامية ليس فقط داخل البلدان الاسلامية وانما كذلك خارجها، بهدف مواجهة التحديات المستقبلية في مجال الصيرفة المحلية والعالمية، ومن هنا تتضح اشكالية هذا البحث والمتمثلة في طرح التساؤل الرئيسي :

ما مدى حاجة المصارف الاسلامية إلى تبني عمليات الاندماج المصرفي في ظل الوضع الراهن لها ؟

فرضيات البحث: تتمحور فرضيات هذا البحث فيما يلي:

ينتج عن الاندماج المصرفي خلق كيانات مالية قوية وعملاقة تستطيع الصمود في وجه المنافسة التي فرضتها المتغيرات العالمية في الصناعة المالية والمصرفية وبالتالي فالاندماج هو فرصة للبقاء والاستمرار في النمو.

-تواجه المصارف الاسلامية في الظروف الحالية لها تحديات صعبة تهدد مسيرتها، إما بسبب صغر حجم رؤوس أموالها أو لعدم قدرتها على المنافسة في سوق المصرفية الدولية حيث لا مكان للمصارف الصغيرة في عالم تتصاعد فيه المخاطر.

-يؤدي اندماج المصارف الاسلامية إلى توحيد المعايير المالية والمحاسبة والشريعة المتبعة فيها وتطوير المنتجات المالية المنسجمة مع فلسفتها بدل التشتت في الآراء وطريقة الأداء باعتبار أن المرجع الأول والأخير لها هو الشريعة الاسلامية .

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع الاندماج المصرفي والوضع الراهن للمصارف الاسلامية ومدى حاجتها لتبني سياسات الاندماج وتم الاستعانة بأدوات ايضاحية مختلفة كالجداول التوضيحية والأشكال والدراسات والتقارير الخاصة بموضوع البحث.

محاور الدراسة: للإجابة على اشكالية البحث الأساسية، سيتم التطرق لدراسة العناصر التالية:

أولاً : مدخل عام حول ماهية الإندماج المصرفي

1- تعريف الاندماج المصرفي:

أ- لغة: الاندماج في اللغة مصدره اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرّد دَمَجَ، ويقال دمج الليل دمجاً أي أظلمَ ودَمَجَ على القوم أي دخلهم بدون استئذان وأدمَجَ الشيء أي لَقَه في ثوبه⁽¹⁾، ويقال دمج في الشيء أدخله فيه، وتداججوا على الشيء اجتمعوا، وأدمج الحبل أي أجاد قتله⁽²⁾، ويعرف الاندماج عموماً من الناحية اللغوية بأنه دخول الشيء في الشيء واستحكامه فيه⁽³⁾.

ب - اصطلاحاً:

يمكن تعريف الاندماج المصرفي من الناحية الاصطلاحية من وجهتين، الوجهة الاقتصادية والوجهة القانونية على النحو التالي:

ب-1 تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية: نورد هنا تعريفين هما:⁽⁴⁾

الاندماج هو (...اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكثر على تحقيق أهداف من المحتمل عدم القدرة على تحقيقها قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد...)

الاندماج هو (...عملية توحيد بنكين أو أكثر وظهورهم في كيان واحد جديد، والاندماج هو ضم أحد البنوك لبنك آخر بإضافة أصول وخصوم البنك المندمج لأصول وخصوم البنك الدامج، واتخاذ اسم البنك الدامج من خلال مجموعة من

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والادارية، وعادة ما يكون البنك الدامج بنكا كبيرا والبنك المندمج بنكا صغيرا ولديه مشاكل أو يعاني من أحد مشاكل التعثر...

ويشير التعريفين السابقين إلى مفهوم الاندماج بطريقة المزج (تعريف رقم 01) والاندماج بطريقة الضم (تعريف رقم 02) (5). الاندماج بطريقة المزج: ويتمثل هذا الصنف من الاندماج في حل شريكتين أو أكثر وانشاء شركة (بنك) جديدة، وتؤدي هذه الطريقة إلى زوال كل المصارف المندجة أي زوال الشخصية لكل المصارف وانشاء مصرف يحل محلهم يتمتع بشخصيته مستقلة ومنفصلة عن شخصية المصارف المنحلة.

الاندماج بطريقة الضم (أو الاستيعاب أو الامتصاص): ويتمثل في حل شركة أو أكثر دون تصفية ونقل ذمتها إلى شركة قائمة وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا على المستوى العملي فعادة ما يضم البنك الأقوى البنك الأضعف وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي.

ويمكن التساؤل على المستوى القانوني كيف يمكن لشركة منحلة أن تقوم بعمل قانوني؟ والجواب على ذلك هو أن فقدان الشركة لشخصيتها المعنوية لا يعني انعدام وجودها لأن القانون الوضعي يعترف ببعض الشركات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية مثل شركة المحاصة والشركة تحت التأسيس فالشركة المنحلة دون تصفية قائمة قانونيا ومختفية اقتصاديا.

ب-2- تعريف الاندماج من الناحية القانونية: لا يخرج معنى الاندماج من الناحية القانونية عن التعريف السابق حيث يعرف أنه " عقد تضم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى شركة جديدة." (6)

2- أنواع الاندماج:

1.2- بالاستناد إلى طبيعة نشاط البنوك المندجة:

1.1.2- الاندماج الأفقي: ويتم بين مصرفين أو أكثر لديهم نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة، كالبنوك التجارية أو البنوك الاستثمارية أو البنوك المتخصصة وهذا النوع من الاندماج هو الغالب على المستوى المحلي أو العالمي. (7) والاندماجات الأفقية هي صيغة تتبعها الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على الشركات المنافسة حتى تتمكن من انتاج السلع غير المنافسة على الأقل في المدة القصيرة والمتوسطة، ويبقى الهدف النهائي هو القضاء على المنافسة في الصناعات القريبة من تخصصاتها الأساسية عن طريق الاندماجات العمودية. (8)

2.1.2- الاندماج الرأسي أو العمودي: يتم هذا النوع من الاندماج بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى والعاصمة، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصارف الكبيرة. (9)

والاندماج الرأسي أو العمودي عبارة عن مزج شركات لديها علاقة بكل من البائع والمشتري ورغم عدم انتشاره في القطاع المصرفي إلا أنه منتشر في القطاعات المالية الأخرى. (10)

2-3.1- الاندماج المختلط أو التكتلي: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينهما و بما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين، (11) والهدف من وراء ذلك هو تقديم خدمات متنوعة من خلال التعامل مع بنك واحد أو ما يسمى بالبنوك الشاملة والمثال الشائع عن ذلك الاندماج الذي يتم بين البنوك وشركات التأمين بهدف تقديم خدمات متكاملة من خلال كيان واحد. (12)

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

2.2- أنواع الاندماج طبقا لطبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

2.2-1 الاندماج الطوعي: ويتم بموافقة مجلسي إدارة المصرفين الدامج والمندمج بهدف تحقيق مصلحة مشتركة، بمعنى يحدث هذا الاندماج طواعية بين أطراف عملية الاندماج وفي وجود الضوابط والاجراءات اللازمة لنجاحه.⁽¹³⁾

2.2.2- الاندماج القسري: هو الاندماج غير المحبب لإدارات البنوك المندجة ولكنها مضطرة ومجبرة على ذلك امتثالا لقرارات السلطة النقدية والإشرافية لحماية وتقوية الجهاز المصرفي، بتنقية من البنوك المتعثرة أو الموشكة على الافلاس أو غير قادرة على مسايرة التوجهات الاقتصادية والمصرفية العالمية مثلا معيار الملاءة أو كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل.⁽¹⁴⁾

2.2.3- الاندماج العدائي: ويتم ضد رغبة مجلس ادارة المصرف المندمج نظرا لتدني السعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبته في المحافظة على استقلاليتته.⁽¹⁵⁾

3- محددات الاندماج المصرفي:

ان الاندماج المصرفي ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف عديدة، ولضمان نجاح عملية الاندماج بتعيين على المسؤولين المعنيين مراعاة مجموعة من الشروط والضوابط هي:⁽¹⁶⁾

1- إعادة هيكلة كاملة للبنوك المرشحة للاندماج بحيث لا تندمج البنوك الضعيفة مما يؤثر سلبا على البنوك الأخرى المندجة معها.

2- الدراسة الوافية للمراكز المالية للبنوك المرشحة للاندماج، وحجم الديون المتعثرة وسبل معالجتها، ومدى التناسب بين حجم الكيان الجديد وحجم السوق المصرفي.

3- وجود قدر عالي من الشفافية والافصاح بشأن البيانات والمعلومات عن البنوك المندجة.

4- اعتماد جملة من الحوافز المشجعة لعملية الاندماج والاستحواذ من اعفاءات ضريبية وقروض ميسرة وتراخيص تسمح بمزاولة النشاط.

5- التركيز على البنوك التي لديها ميزة تنافسية في السوق المصرفي.

6- تفعيل قواعد الاشراف والرقابة على عملية الاندماج المصرفي.

7- توعية عملاء البنك الدامج والمندمج بأهمية عملية الاندماج.

8- اختيار أفضل مؤسسات التقييم العالمية المشهود لها بالكفاءة في عمليات تقييم البنوك الراغبة في الاندماج.

9- تمويل عملية الاستحواذ حيث تعتبر من أهم المحددات اللازمة لنجاح عملية الاستحواذ في الصناعة المصرفية.

10- اعداد دراسات كافية ووافية للنتائج المتوقعة نتيجة عمليات الاندماج والاستحواذ، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتقييم تلك الدراسات والنتائج من قبل البنك المركزي للتحقق من دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل اليها، وتحديد مراحل وإجراءات الاندماج ومتابعتها والاشراف عليها والتعرف على الآثار المترتبة عنها.

4- دوافع الاندماج المصرفي:

إن الأسباب التي تدفع البنك إلى تبني خيار الاندماج مع بنك آخر والاستحواذ عليه قد تكون أسبابا داخلية على مستوى المؤسسة المصرفية، مثلما قد تكون نتيجة الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية، أو تلك التغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد القومي والتي تفرض على البنوك الاتجاه نحو الاندماج كخيار استراتيجي من أجل النمو والتوسع.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الدوافع الداخلية: وهي تنقسم الى دوافع اقتصادية ودوافع شخصية.

4-1 الدوافع الاقتصادية أو الدوافع المتعلقة بتعظيم القيمة:

وتتعلق بالاستجابة للرغبة في تعظيم ثروة حملة الأسهم من خلال تعزيز القدرات المالية بزيادة الربحية والسيطرة على مناطق

جغرافية معينة، أو إعادة إدارة وتوزيع الأصول وتنقسم هذه الدوافع إلى دوافع عامة وأخرى جزئية.

أ- الدوافع العامة: وتمثل في زيادة الأرباح المستقبلية إما من خلال خفض التكاليف المتوقعة أو زيادة الإيرادات المنتظر تحقيقها.

ب- الدوافع الجزئية: وتمثل في تنويع محفظة التوظيف والاستفادة من المزايا الضريبية وتحقيق الأثر التآزري أو التجميعي من خلال تحقيق وفورات الحجم و وفورات النطاق، وتحسين أداء الإدارة الجديدة وبالتالي الحصول على تصنيف انتمائي متقدم يسمح بتخفيض تكلفة التمويل وتعزيز قوة رأس المال.⁽¹⁷⁾

4.2- الدوافع غير الاقتصادية أو الدوافع الشخصية:

تتمثل في تحقيق المصالح الشخصية للمديرين بغض النظر عن تعظيم قيمة المؤسسة، وعلى الرغم من كونها لا تعادل في أهميتها الدوافع الاقتصادية لعمليات الاندماج والاستحواذ إلا أنه لا يجب الاستهانة بها لما لها من أثر مدمر يعكس في تبديد ثروة حملة الأسهم والحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة (عملاء، دائنين، ملاك، موظفين...).⁽¹⁸⁾

4.3- الدوافع الخارجية:

بعدما تحولت الأسواق العالمية إلى بيئة اقتصادية وقانونية واحدة تتأثر وتؤثر في بعضها البعض، لم تعد هناك دولة من دول العالم كافة على اختلاف ايدولوجيتها السياسية والاقتصادية بمعزل عن التغيرات السريعة والعميقة والمتلاحقة التي شهدها النظام المالي والاقتصادي العالمي والتي مازالت تتفاعل بحلول القرن الحالي، وقد كان لهذه التغيرات تأثيراً قويا على اتجاه المؤسسات المالية والمصرفية نحو عمليات الاندماج مع غيرها أو الاستحواذ على مؤسسات أخرى، حتى لا تتخلف عن مسيرة المستجدات والتطورات الاقتصادية والمصرفية التي قد تجعلها هدفا للاستحواذ عليها من قبل مؤسسات أخرى أو تتعرض للتصفية نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل وتتمثل هذه التغيرات في:

1- العولمة وماها من انعكاسات وتداعيات شكلت حافزا لعمليات الاندماج المصرفي مثل تحرير التجارة في الخدمات المالية، وما تفرضه من أوضاع تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية، والوفاء بمتطلبات الملاءة المالية وفقا لمقررات لجنة بازل المصرفية والاتجاه نحو ما يعرف بالبنوك الشاملة.

2- التقدم التكنولوجي غير المسبوق في صناعة الخدمات المالية بصفة عامة وصناعة الخدمات المصرفية بصفة خاصة، ولا جدال في أنه أثر بشكل ملحوظ على إعادة هيكلة الخدمات المالية من خلال ثلاث اليات :

1- لزيادة في نطاق منتجات وخدمات مصرفية جديدة مثل بطاقات الائتمان.

- إدارة المخاطر مثل عقود المشتقات المالية.

- من خلال اقتصاديات الحجم عن طريق توفير الخدمات مثل إدارة النقدية.

3- التحرر من القيود : من خلال الغاء الكثير من القيود التنظيمية والقانونية في القطاع المالي استجابة لتسارع خطى العولمة المالية.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

4- ظروف الاقتصاد الكلي ، حيث تعتبر عاملا اخر من العوامل التي كان لها تأثيرا مباشرا على قرار الاندماج مع مؤسسة أخرى أو الاستحواذ عليها، فتتزامن موجات الاندماج مع حالات الرواج الاقتصادي بينما تنقلص وتيرتها في أوقات الركود.

5- أثر الاندماج المصرفي على النظام المصرفي:

5-1 الآثار الايجابية للاندماج المصرفي:

1- إن الاندماج يجنب الوحدات المصرفية المتعثرة أو التي تواجه صعوبات ومتاعب مالية مخاطر التصفية، التي ينتج عنها آثار سلبية على القطاع المصرفي وبالتبعية على الاقتصاد القومي.⁽¹⁹⁾

2- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير حيث يمكن تلخيص المزايا التي تحصل عليها المصارف الكبيرة بالآتي:⁽²⁰⁾

أ- من مزايا الحجم الكبير القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عالي بسبب زيادة قدرة البنوك المندجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية، فضلا على أن المصرف الكبير أكثر قدرة على اتباع نظم متكاملة من المراقبة والمراجعة الداخلية والقيام بعمليات اعلانية واسعة النطاق بتكاليف قليلة.

ب- تستطيع المنافسة عالميا ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بإمكان المصارف الصغيرة الحصول عليها، فضلا عن أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاق بازل وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر، وهي بذلك عرضة للخسارة عندها يجب ألا تسحب المصارف من أموال المودعين وإنما يجب أن يتحملها رأس المال.

ج- أن المصارف الضخمة توحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم، ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات المصرفية الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، كذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات كانت حكرًا على المؤسسات المالية غير المصرفية كالوساطة في الأسواق وخدمات التأمين.

3- يعد الاندماج أحد الحلول لمواجهة حالة التمصرف الزائد، ومن ثم التخفيض في عدد المصارف وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة.⁽²¹⁾

4- زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وادخال المكننة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية مما يؤدي إلى تنفيذها بسرعة ودقة عالية.⁽²²⁾

5- زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي تنتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الایداعات الناجمة عن زيادة عدد عملائه، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد وهذا ما يزيد من ربحيته.

2.5- الآثار السلبية للاندماج المصرفي: تنجم عن الاندماج المصرفي جملة من الآثار السلبية:⁽²³⁾

- قد تنتج عن عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المالية والمصرفية.

- نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقا كما لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أفاعلية من المصارف الصغيرة.

- قد ينتج عن زيادة حجم المؤسسة المصرفية ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف بسبب الممارسات الاحتكارية التي تتولد عن غياب المنافسة السوقية الحقيقية.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

- زيادة المخاطر الناتجة عن عمليات الاندماج التي ينتج عنها اخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم ادراكها وتصحيحها في الوقت المناسب .

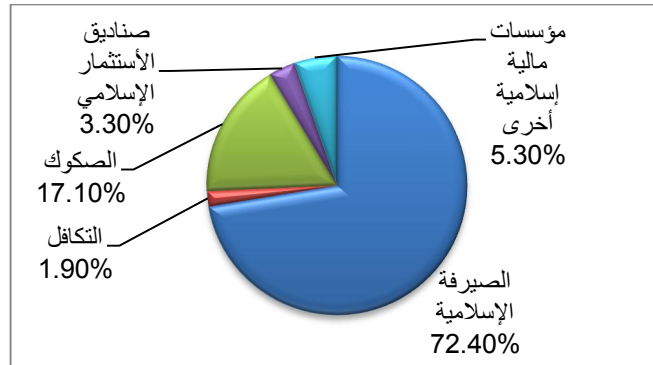
- قد يؤدي كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج إلى عدم الاهتمام بالعملاء ذوي الودائع الصغيرة والمتوسطة، وقد يؤدي هذا إلى انصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه.

ثانياً: الوضع الراهن للمصارف الاسلامية:

1- تطور الصيرفة الاسلامية خلال العقد 2007-2016:

أحرزت الصيرفة الاسلامية تقدماً كبيراً من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء وحجم الأصول منذ نشأتها في سنوات الستينات من القرن العشرين، ورغم أن حجمها لا يزال يمثل نسبة ضئيلة من أصول الصيرفة العالمية إلا أنها موجودة في أكثر من 60 بلداً بأصول ناهز حجمها 1.5 تريليون دولار في عام 2016م، وهي تساهم مساهمة رئيسية في الشمول المالي والتنمية المستدامة،⁽²⁴⁾ مثلما تشكل المصارف الاسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الاسلامي وهي متركزة بشكل أساسي في الدول المصدرة للنفط، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى ماليزيا وإيران أكثر من 70% من أصول القطاع، وحسب مجلة the Banker، فيبلغ عدد المصارف الاسلامية (كلياً أو التي لديها نوافذ اسلامية) مائتان ومصرف واحد (201 مصرف)، مثلما بلغت أصول هذه المصارف حوالي 1.451 مليار دولار عام 2015م مقابل 1.346 مليار دولار في عام 2014م ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية عام 2021م إلى 2.7 تريليون دولار.⁽²⁵⁾

شكل رقم 01 : توزيع النظام المالي الاسلامي حسب القطاعات (2015)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 20 .

وقد حققت الصيرفة الاسلامية نمواً كبيراً جداً خلال السنوات العشر الأخيرة مع تسجيل مصارف الخليج أعلى نسب النمو عالمياً بلغ متوسطها 17% مقابل 10% لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام و 8.7% في آسيا،⁽²⁶⁾ وقد سجل عدد من المصارف الاسلامية خلال المدة 2007م-2016م ارتفاعاً كبيراً في حجم أصولها نتيجة لمعدلات النمو العالية التي حققتها، ويظهر الجدول رقم 01 أول 20 مصرفاً إسلامياً من حيث النمو خلال العقد الماضي في العالم.

الجدول رقم 01: المصارف الإسلامية الأسرع نمواً في العالم

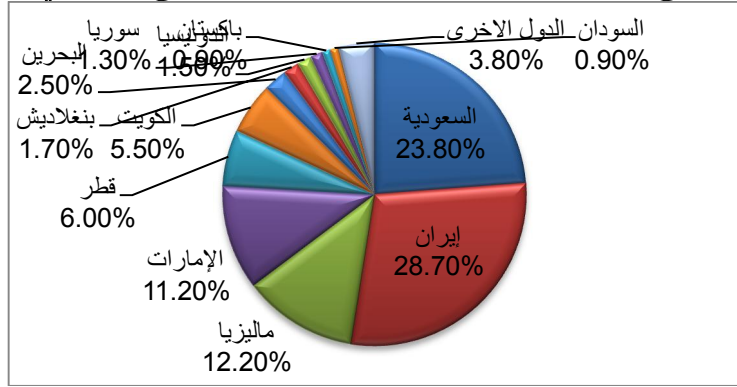
الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

المرتبة	المصرف	البلد	الموجودات (مليون دولار)		نسبة النمو 2007-2016 (%)
			2007	2016	
1	بنك قطر الاسلامي	قطر	4.090.25	34.898.00	753.20
2	Eghtesad Novin Bank	إيران	1.591.60	12.823.00	705.67
3	بنك بوبيان	الكويت	1.744.25	10.333.59	492.44
4	PT Bank Syariah Mandiri	أندونيسيا	1.019.96	5.108.77	400.88
5	بنك قطر الاسلامي الدولي	قطر	2.307.12	11.137.00	382.72
6	Islamic Bank Bangladesh	بنغلاديش	2.175.52	9.246.00	325.00
7	بنك الجزيرة	السعودية	4.195.52	16.870.00	302.08
8	Bnak Keshavarzi	إيران	5.833.18	22.244.00	281.34
9	بنك الشارقة الاسلامي	الإمارات	2.190.36	8.135.00	271.40
10	Hong Leong Islamic Bank Berhad	ماليزيا	1.821.79	6.361.75	249.20
11	بنك أبوظبي الاسلامي	الإمارات	9.881.67	32.229.00	226.15
12	Karafarin Bank	إيران	1.387.38	4.170.00	200.57
13	بنك الراجحي	السعودية	28.093.12	84.165.00	199.59
14	Refah Bank	إيران	80.4.669	12.950.00	177.31
15	BIMB Hholdings	ماليزيا	4.828.51	13.371.00	176.92
16	Bank Rakyat	ماليزيا	7.784.77	8.138.64	176.66
17	بنك اثمار	البحرين	3.179.94	55.088.00	155.94
18	بنك التمويل الكويتي	الكويت	21.836.22	7.014.70	152.28
19	بنك فيصل الاسلامي	مصر	2.856.65	40.810.00	145.56
20	بنك دبي الاسلامي	الإمارات	17.544.98		132.60

المصدر: اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص1.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أنه من بين أكبر 20 بنك إسلامي في العالم فإن 10 منها موجودة في دول الخليج (08 مصارف إسلامية بالكامل ومصرفين تجاريين يديران نوافذ اسلامية)، كما تستحوذ دول المجلس التعاون الخليجي على 50% من الأصول المصرفية الاسلامية العالمية، إضافة إلى ما سبق يتضح من خلال الجدول التركز الكبير في الأصول المصرفية الاسلامية حيث تستحوذ الدول العشر الأولى (إيران، السعودية، ماليزيا، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، بنغلاديش، إندونيسيا، سوريا) على نسبة 94.3% من مجمل الأصول المصرفية الاسلامية في العالم .

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

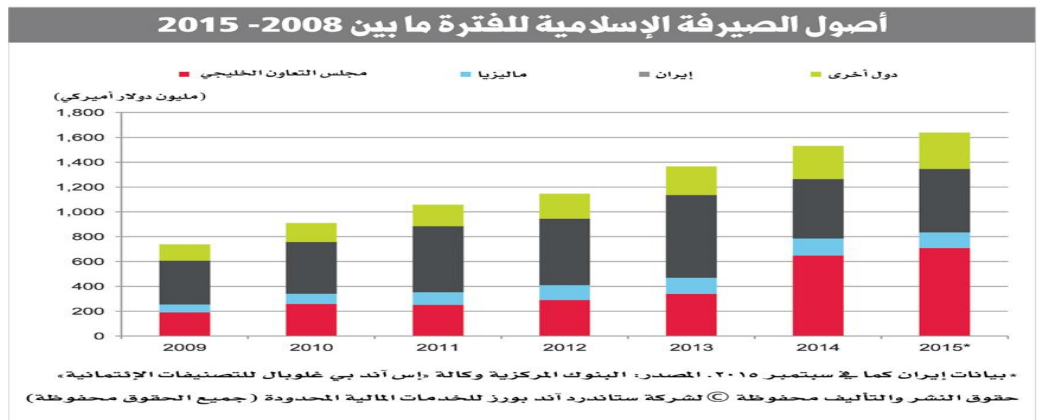


الشكل رقم 02 : حصة أكبر 12 بلدا من مجموع الأصول المصرفية الاسلامية حول العالم (2015)

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، ص 13.

وبالرغم من معدلات النمو السابقة، إلا أنه وفقا للتقرير الذي أعدته وكالة "ستاند أند بورز" للتصنيفات الائتمانية فقد تم تسجيل ضغوط على المؤسسات المالية الاسلامية في دول الخليج خلال السنتين 2015م-2016م (أنظر الشكل رقم 03)، نتيجة تراجع النمو الاقتصادي في هذه الدول بسبب التأثير السلبي في للإجراءات المتخذة لمواجهة انخفاض أسعار النفط، مثلما تتوقع الوكالة استمرار التباطؤ خلال عام 2017م، فضلا عن تراجع جودة أو نوعية الأصول وانخفاض الربحية.⁽²⁷⁾

الشكل رقم 03 :أصول الصيرفة الاسلامية للمدة ما بين عامي 2008 - 2015



المصدر: ستاندر أند بورز: توحيد المواصفات يعيد الصيرفة الاسلامية الى مسارها الصحيح، مجلة القبس الالكترونية، متوفر على الموقع

alqabas.com/227816/ ;

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

جدول رقم 02: أكبر 10 مصارف الأولى ضمن 100 مصرف إسلامي (كلياً أو لديه نوافذ اسلامية) حول العالم -2015-

ملاحظة	رأس المال الأساسي (مليون دولار)	الربح قبل الضريبة (مليون دولار)	نسبة الأصول الاسلامية من مجموع الأصول	الأصول الاسلامية		مجموع الاصول		البلد	المصرف	الترتيب بحسب الأصول الاسلامية
				نسبة النمو(%)	مليون دولار	نسبة النمو(%)	مليون دولار			
	12.437.0	1.901.0	100.0	2.6	84.165.0	2.6	84.165.0	السعودية	بنك الراجحي	1
	6.032.0	699.0	100.0	-6.1	55.088.0	-6.1	55.088.0	الكويت	بنك التمويل الكويتي	2
	14.693.0	2.439.0	45.7	18.8	54.797.3	3.3	119.824.0	السعودية	البنك الأهلي الخارجي	3
	1.947.0	546.0	100.0	-1.7	54.091.0	-1.7	54.091.0	ايران	Mellat Bank	4
	2.175.0	551.0	100.0	8.0	53.338.0	8.0	53.338.0	ايران	Bank Melli Iran	5
	3.669.0	396.0	100.0	22.6	41.468.0	22.6	41.468.0	ايران	Bank Saderat Iran	6
	5.220.0	1.049.0	100.0	32.3	40.810.0	21.0	40.810.0	الإمارات	بنك دبي الاسلامي	7
	1.932.0	96.0	100.0	3.9	38.699.8	3.9	38.699.0	ايران	Bank Maskan	8
	12.593.0	2.113.0	22.3	6.7	36.866.8	9.9	0..165.115	ماليزيا	Malyan Banking Berhad	9
	3.950.0	560.0	100.0	32.2	34.898.0	32.2	34.898.0	قطر	بنك قطر الاسلامي	10

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 15.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

ومن حيث ترتيب أكبر 100 مصرف اسلامي في العالم خلال العام 2015م فقد احتل مصرف الراجحي (السعودي) المركز الأول عالميا من حيث حجم الأصول الاسلامية والتي بلغت 84.2 مليار دولار. (28) (أنظر الجدول رقم 02)
 لكن المصرف تراجع إلى المرتبة الثالثة من حيث قيمة الموجودات والمرتبة الخامسة من حيث القيمة السوقية في ترتيب أكبر 20 بنكا خليجي لعام 2017م، وعاد الترتيب الأول لصالح بنك قطر الوطني سواء من حيث حجم الموجودات التي بلغت 197.7 مليار دولار أو من حيث القيمة السوقية التي قدرت بـ: 35.836 مليار دولار. (29)
 جدول رقم 03 :ترتيب أكبر 10 بنوك خليجية حسب القيمة السوقية (2017)

الترتيب	البنك	القيمة السوقية "بالمليار د"	السوق	موجودات 2006	موجودات 2016	نسبة النمو المركب
1	بنك قطر الوطني	35.836	قطر	19.7	197.7	26%
2	أبوظبي الأول	32.802	أبوظبي	27.5	114.6	15%
3	الراجحي	27.293	السعودية	28.1	90.6	12%
4	الأهلي التجاري	21.915	السعودية	41.5	117.7	11%
5	بنك الكويت الوطني	14.999	الكويت	25.9	79.4	12%
6	الإمارات دبي الوطني	12.384	دبي	26.1	122	17%
7	سامبا	11.570	السعودية	33.1	61.7	6%
8	مصرف الإمارات الاسلامي	11.094	دبي	4.1	38.4	25%
9	بيت التمويل الكويتي	10.432	الكويت	20.7	54.1	10%
10	أبوظبي التجاري	10.337	أبوظبي	22.1	70.3	12%

المصدر: خاص... أقوى 20 بنك خليجيا 2017م،

amwel-mag.co أموال

وحسب نتائج البحث الذي أجرته مجلة فوربس الأمريكية الشهيرة المتعلق بأفضل 2000 شركة حول العالم في العام 2015م، فإن ترتيب أكبر المصارف التي احتلت المراكز العشرة الأولى من حيث حجم الأصول والقيمة السوقية كان كالتالي: (30)

جدول رقم 04: أهم 10 بنوك في العالم من حيث القيمة السوقية (2015)

الترتيب	اسم البنك	البلد	المبيعات	الأرباح	الأصول	القيمة السوقية
1	البنك الصناعي والتجاري الصيني	الصين	\$166.8	\$44.8	\$3.322	\$278.3
2	البنك الزراعي الصيني	الصين	\$130.5	\$37	\$2.698.9	\$212.9
3	بنك التعمير الصيني	الصين	\$129.2	\$29.1	\$2.547.8	\$189.9
4	البنك الصيني	الصين	\$120.3	\$27.5	\$2.458.3	\$199.1
5	حب بي مورغان تشايس	و.م.أ.	\$97.8	\$21.2	\$2.593.6	\$225.5
6	ويلز فارغو	و.م.أ.	\$90.4	\$23.1	\$1.701.4	\$278.3
7	اتش أس بي سي	المملكة المتحدة	\$81.1	\$13.5	\$2.634.1	\$167.7
8	سي تي غروب	و.م.أ.	\$93.9	\$7.2	\$1.846	\$156.7
9	بنك أوف أميركا	و.م.أ.	\$97	\$4.8	\$2.114.1	\$163.2
10	مجموعة سانتاندير	اسبانيا	\$56.4	\$7.7	\$1.532.3	\$109.4

المصدر : شبكة الباحثون السوريون من الموقع - www.syr

res.com/article/9978.html

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

بملاحظة الجدول رقم 04 نجد أن أربعة مصارف صينية قد احتلت صدارة القائمة الخاصة بأهم 10 بنوك في العالم لعام 2017 م، يليها بنكين أمريكيين ثم بنك من المملكة المتحدة ثم بنكين أمريكيين وعادت المرتبة العاشرة لبنك أوروبي، وتجدد الإشارة هنا إلى أن كل بنك من هذه البنوك العالمية العملاقة هو حصيلة العديد من صفقات الاندماج والاستحواذ، وبمقارنة معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول رقم 03 يظهر لنا الفرق الشاسع بين المصارف العربية والمصارف الأجنبية سواء من حيث القيمة السوقية أو حجم الموجودات.

2- نمو القطاع المصرفي العربي خلال عام 2016م وحجمه بالنسبة للاقتصاد العربي:

يمثل القطاع المصرفي العربي قاطرة الاقتصاد العربي بالنظر إلى الدور التمويلي الذي يمارسه باستمرار لهذه الاقتصادات، حيث تشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي بلغت حوالي 3.4 تريليون دولار في نهاية العام 2016م بزيادة حوالي 6% عن نهاية العام 2015م، وهذا وأصبحت تشكل حوالي 140% من حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي.⁽³¹⁾

وبلغت الودائع المجمعة للقطاع حوالي 2.2 تريليون دولار أي ما يعادل 89% من حجم الاقتصاد العربي محققة نسبة نمو حوالي 5%، وبلغت حقوق الملكية حوالي 390 مليار دولار بزيادة 6% عن العام 2015م، وتشير التقديرات إلى أن حجم الائتمان الذي حققه القطاع المصرفي في الاقتصاد العربي حتى نهاية عام 2016م قد بلغ حوالي 1.9 تريليون دولار ما يمثل نحو 77% من الناتج المحلي الاجمالي العربي محققا نسبة نمو 8% عن نهاية العام 2015م، وتدل هذه الأرقام إلى على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصادات العربية على الرغم من انخفاض أسعار النفط واستمرار الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية.⁽³²⁾

3- ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث رأس المال والموجودات:

تظهر البيانات المالية المتوفرة للمصارف العربية بنهاية العام 2016م دخول 87 مصرفا عربيا لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم مقابل 85 مصرفا عام 2015م، وقد بلغ مجموع رأس المال الأساسي للمصارف العربية الـ 87 نحو 298.8 مليار دولار فيما بلغت موجوداتها حوالي 3.4 تريليون دولار.

وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من المصارف العربية التي دخلت اللائحة، حيث تم إدراج 21 مصرفا إماراتيا فيها، تليها السعودية (12 مصرفا) فالبحرين وقطر ولبنان (10 مصارف)، فالكويت (07 مصارف)، وتصدرت المصارف السعودية اللائحة بالنسبة إلى مجموع رأس المال الأساسي الذي بلغ نحو 90.1 مليار دولار، تليها المصارف الإماراتية (78.6 مليار دولار) فالقطرية (39.8 مليار) فالكويتية (22.4 مليار) أما بالنسبة إلى الموجودات التي بلغ حجمها الاجمالي 622.9 مليار دولار، فقد احتلت المصارف السعودية الترتيب الأول تليها المصارف السعودية (590.4 مليار) فالقطرية (205.5 مليار دولار).⁽³³⁾

وقد تصدر بنك قطر الوطني المصارف العربية متفوقا على البنك الأهلي التجاري السعودي الذي كان الأول في عام 2015م بالنسبة إلى حجم رأس المال الأساسي، واحتل المرتبة 82 عالميا في نهاية عام 2016م متقدما عن المرتبة 89 في نهاية العام 2015م وبالتالي قد يكون قد تقدم بـ 7 مراتب عالميا، وقد تلاه البنك الأهلي التجاري في المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 87 عالميا في نهاية عام 2016م وهي نفس المرتبة التي احتلها في عام 2015م.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

4- المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية:

- يلاحظ أن الاقتصاد في الدول العربية والاسلامية عموما والعمل المصرفي والمالي الاسلامي بوجه خاص تسوده حالة من المباعدة بين أطرافه على الصعيد التطبيقي والاستثماري، وتطغى على علاقات أطرافه روح التنافس والتناحر لإثبات الوجود أمام المثل بدلًا من أن يكون إثبات الوجود أمام النقيض، وذلك بالرغم من أن المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية تستمد مبادئها من مصدر واحد في النظرية والفكر ألا وهو القرآن الكريم والسنة النبوية المظهرة.⁽³⁴⁾
 - نظرا للصعوبات التي يمر بها التعاون والتنسيق الاقتصادي والمصرفي بين الدول العربية والاسلامية فإن مجال الدمج والاستحواذ أصبح من الناحية العملية محصورا داخل البلد الواحد ونادرا ما يمتد لأكثر من بلد عربي أو اسلامي واحد، فعلى سبيل المثال من الصعب أن يتم الدمج بين مصرف أردني ومصرف مصري أو مصرف أردني ومصرف خليجي نظرا لاختلاف الخلفيات القانونية لكل بلد، ومن ضمن الآمال المعلقة أن يتمكن مجلس التعاون الخليجي من ايجاد دمج مصرفي بين دولة وخاصة بين المصارف الاسلامية لذلك كان من الأيسر أن يتم الدمج بين مصرفين أو أكثر داخل البلد الواحد كمرحلة أولى ثم يتم بعد ذلك التفكير في عمليات الدمج مع مصارف مقيمة في بلدان أخرى كمرحلة لاحقة.⁽³⁵⁾
 - من أبرز المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي العربي السيولة في مصارف دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نتيجة تراجع النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بشكل عام ودول الخليج العربي بشكل خاص (والتي تمثل إيراداتها النفطية أهم مصدر السيولة في أسواقها)، وهو ما قد يؤدي في المدى المتوسط إلى آثار سلبية على أداء المصارف وربحياتها، حيث أن انخفاض فوائض الحكومات قد أثر على سيولة الأسواق والاستمرار في تمويل مشاريع البنى التحتية الكبرى، ولا شك أن لانخفاض السيولة في الأسواق العربية والخليجية آثار سلبية على المصارف تتمثل في استمرار التراجع في الائتمان المقدم إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية الحيوية.⁽³⁶⁾
 - من أبرز التحديات التي تواجه القطاعات المصرفية العربية الظروف التشغيلية الصعبة الناجمة بشكل أساسي عن الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة، وعموما تعاملت المصارف العربية حتى الآن بطريقة سلمية مع التطورات السلبية التي شهدتها المنطقة مستفيدة من خبراتها السابقة خصوصا ظروف الأزمة المالية العالمية (2008م)، مثلما اتخذت سلسلة من الإجراءات الوقائية تمثلت في تبني سياسات محافظة على صعيد إدارة المخاطر وكفاية رأس المال وتعزيز السيولة.
- 5- دوافع ومبررات الاندماج المصرفي العربي:
- إن الدوافع والأسباب التي تقف وراء الإندماجات العالمية هي نفسها التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي، ولكن بالنظر إلى الخصائص التي يتميز بها القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة وفي نفس الوقت تحقق أرباحا سهلة (أي بمعنى أن هناك من يقول أن هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ بأسواقها الخاصة)، وهذا الحال يحفز المصارف على المقاومة وفضلا عن ذلك فإن قرار الاندماج يتوقف على المصارف التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل للاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي وحتى المصارف الأسرية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية، لكن مع كل ما سبق ذكره فإن هناك مجموعة من الدوافع والمبررات التي تدفع المصارف العربية بما فيها المصارف الاسلامية للاندماج وهي:
- تقتضي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) في شقيها المصرفي والمالي التزام الدول النامية ومنها الدول العربية والاسلامية التي دخلت أو في طريق الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية العمل تدريجيا على فتح السوق المحلية للموردين

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الأجانب لبعض الخدمات المصرفية والمالية التي تتسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما يضم الدول العربية إزاء التحدي المحتمل من لدن المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى الأسواق المصرفية الاسلامية الغنية، ومع ما تتمتع من امكانيات تكنولوجيا ومالية ونتاجية وادارية كبيرة وبدون شك فإن ذلك سيكون له مخاطر وانعكاسات سلبية على المصارف العربية والاسلامية.

• تعاني العديد من الدول العربية من ظاهرة التمصرف الزائد (over-banking) لاسيما كل من لبنان والبحرين والأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة فضلا عن تركز العمليات في عدد قليل من المصارف.⁽³⁷⁾

• تعاني المصارف العربية بما فيها المصارف الاسلامية من صغر أحجامها وتواضع هيكلها التمويلية وحجم أعمالها مقارنة بالمصارف الأجنبية.

• الحاجة إلى قيام المصارف العربية والاسلامية بدور أكثر فاعلية على الساحة المحلية والاقليمية خاصة في ضوء تبني العديد من الدول العربية لبرامج الاصلاح الاقتصادي وعملها على تعظيم دور القطاع الخاص والتوسع في اقامة المشاريع الوطنية العملاقة التي تحتاج إلى تمويلات ضخمة لا تستطيع تقديمها البنوك الفردية.

• إن معظم المصارف العربية تتعاون مع مصارف مراسلة بحكم أن لكل تعاون اقتصادي ومالي يمر إلزاميا عبر هذه المصارف وفي البيئة المعاصرة مع تعاضم الغموض في الاقتصاد العالمي وتحمل المصارف لضغوطات تمويل كبيرة وبالتالي مخاطر متفاقمة يظهر التكتل المصرفي العربي كضرورة قصوى، وبهذا الصدد صرح الخبير الاقتصادي البروفيسور جاسم عحاقة أن هذا التكتل وحده لا يكفي، بل يجب على الدول العربية أن تتكفل اقتصاديا عبر زيادة حجم الاستثمارات والتجارة البنينة بهدف الوصول إلى سوق عربي مشترك على غرار الاتحاد الأوروبي بحيث يسمح هذا الاندماج الأفقي للاقتصاديات العربية بامتصاص الأزمات المالية والاقتصادية، و أردف قائلا أنه: لولا وجود الاتحاد الأوروبي لكانت دول مثل اليونان وإيرلندا قد اختفت من الخريطة الاقتصادية العالمية⁽³⁸⁾ فحجم التجارة البنينة للدول العربية منخفض وكأن هناك سياسة مبرمجة لإضعاف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاسلامية ومنها المصارف، مما يفسح المجال أمام المؤسسات والمصارف الأجنبية للسيطرة على اقتصادات المنطقة وقد دعا محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز المصارف العربية إلى التوحد والنهوض باقتصادات المجتمعات العربية وخدمة قضاياها ما يجعلها مؤهلة للتكامل وفرض رؤاها على المستوى الدولي وقادرة على اسماع صوتها عند صياغة التشريعات والسياسات المالية العالمية ورأى أن الاضطرابات والحروب التي تشهدها المنطقة وضعها أمام منعطف تاريخي يتطلب ضرورة تكاتف الجهود إقليميا للحفاظ على استقرار الأنظمة المالية العربية.⁽³⁹⁾

ثالثا: المصارف الاسلامية في البلدان العربية :

1- تطورات القطاع المصرفي الاسلامي العربي:

تستمر المصارف الاسلامية بالهيمنة على الساحة المصرفية الاسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها، حيث يوجد حوالي 150 مصرفا عربيا بالكامل من أصل 644 مصرفا عربيا، وعلى سبيل المثال فمن بين أكبر 100 مؤسسة مالية اسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية، يوجد 48 منها في دول عربية، منها 41 مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص،⁽⁴⁰⁾ ويعد السودان البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل وبلغ مجموع أصوله حوالي 21 مليار دولار في نهاية العام 2016م، وتشكل أصول المصارف الاسلامية بالكامل أكثر من 20% من إجمالي الأصول المصرفية العربية، أي حوالي 600 مليار دولار بنهاية العام 2016م .

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

جدول رقم 05 :عدد المصارف الاسلامية في الدول العربية (2015)

عدد المصارف الإسلامية	عدد المصارف	
2	20	سلطنة عمان
8	56	الإمارات
6	23	الكويت
4	18	قطر
2	20	الجزائر
4	39	مصر
6	19	اليمن
18	63	العراق
26	96	البحرين
4	25	الأردن
3	15	فلسطين
6	18	موريتانيا
3	23	تونس
5	65	لبنان
6	6	الصومال
4	13	جيبوتي
0	20	المغرب
0	22	ليبيا
3	19	سوريا
36	36	السودان
4	24	السعودية
0	4	جزر القمر
150	644	مجموع الدول العربية

المصدر: اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص21.

ويبين الجدول رقم (06) البيانات المالية الأساسية لأكثر 10 مصارف إسلامية عربية خلال عامي 2015م و2016م، حيث تتوزع تلك المصارف العشرة بحسب الدول العربية كالتالي: 3 مصارف في السعودية و3 مصارف في الإمارات ومصرفان في قطر ومصرف واحد في كل من البحرين والكويت.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الجدول رقم 06 : بيانات أكبر 10 مصارف اسلامية عربية (مليار دولار)

الأرباح (مليون دولار)		حقوق الملكية		القروض		الودائع		الموجودات			
2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016		
1.901	2.167	14.2	13.9	56.1	60.0	68.6	72.7	84.2	90.6	1	مصرف الراجحي / السعودية
625	529	6.8	6.7	37.2	36.1	35.3	34.8	54.3	53.9	2	بيت التمويل الكويتي
1.046	1.104	6.2	7.4	26.5	31.3	30.0	33.3	40.8	47.7	3	بيت دبي الإسلامي
558	580	4.7	5.5	24.0	27.0	25.1	26.2	35.0	38.4	4	مصرف قطر الإسلامي
527	532	4.1	4.2	21.4	21.3	25.9	26.9	32.3	33.3	5	مصرف أبوظبي الإسلامي
392	401	4.9	5.1	15.2	18.7	17.5	21.5	23.7	27.9	6	مصرف الإنماء / السعودية
557	429	3.4	3.4	17.2	18.4	15.3	15.7	22.9	23.29	7	مصرف الريان / قطر
286	268	2.1	2.0	17.9	17.0	19.4	18.3	24.6	23.4	8	مجموعة البركة المصرفية/البحرين
343	233	2.0	2.2	11.2	11.2	13.3	13.8	16.9	17.7	9	بنك الجزيرة/السعودية
174.6	28.8	1.4	1.8	9.3	9.9	10.7	11.2	14.5	16.1	10	مصرف الإمارات الإسلامي
6,409.6	6,271.8	48.0	52.2	236.0	250.9	261.3	274.4	349.2	372.9		المجموع

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق. نص 22 .

شهدت الموجودات المجمعة لأكثر 10 مصارف اسلامية عربية ارتفاعا بنسبة 6.8% من نحو 349.2 مليار دولار عام 2015م إلى حوالي 372.9 مليار دولار بنهاية عام 2016م، وهي تشكل حوالي 12% من إجمالي الأصول المصرفية العربية كما ارتفعت ودائعها خلال الفترة نفسها من نحو 261.3 مليار دولار إلى 274.4 مليار دولار (بنسبة 5%) وقروضها من 236 مليار دولار إلى 250 مليارا بنسبة 6.3% ورأس المال من 48 مليار دولار إلى 52.2 مليارا (بنسبة 8.8%).

وأشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية إلى دخول 21 مصرفا اسلاميا عربيا ضمن قائمة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب رأس المال الأساسي لعام 2016م، وقد توزعت تلك المصارف بين الدول العربية كالتالي 6 مصارف إسلامية إماراتية و5 مصارف إسلامية بحرينية و4 مصارف إسلامية في كل من قطر والسعودية، ومصرفان إسلاميان كويتيان، وبلغ مجموع رأس المال الأساسي للمصارف العربية الاسلامية الـ 21 نحو 61.2 مليار دولار، أي ما يشكل 20.5% من إجمالي رأس المال الأساسي للمصارف العربية المذكورة ضمن اللائحة، وبلغت موجوداتها حوالي 455.6 مليار دولار أي نحو 17.8% من الإجمالي. (41)

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

2- المصارف الاسلامية وخيار الاندماج:

رغم النجاحات التي ميزت مسيرة المصارف الاسلامية هناك العديد من التحديات المختلفة التي تواجهها وتحدد مستقبلها، وقد زادت حدة هذه التحديات مع التحرير المالي وما يتضمنه من تحرير للخدمات المصرفية واشتداد المنافسة وزيادة المخاطر وسرعة التقدم التكنولوجي وغيرها من المتغيرات الجديدة في ظل العولمة المالية وزمن التكتلات ، وفي ظل هذه الظروف ليس للمصارف الاسلامية خيار سوى أن تندمج أو تتحالف على غرار البنوك التقليدية لضمان بقائها ومواصلة مسارها بثقة والحقيقة أن الكثير من الخبراء والمفكرين يؤيدون هذا الرأي ويرون أن البنوك الاسلامية لازالت صغيرة لكي تستفيد أو حتى تشارك فعلا في العولمة وإجراءاتها ولن تستطيع لعب أي دور ذي دلالة بسبب صغر حجمها، ولهذا فالمطلوب منها هو خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية وتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية عن طريق "الاندماج المدروس" والمعتمد على استراتيجية مستقبلية، تستطيع من خلالها خلق ميزة تنافسية كبيرة على المصارف الأجنبية.

ويعتبر الدكتور أحمد محمد علي من الدعاة الأوائل الذين نادوا وأكدوا على ضرورة النمو في حجم المصارف الاسلامية ليبلغ على الأقل الحدود الدنيا المطلوبة للكفاءة المصرفية سواء من حيث رأس المال أو من حيث مقدار الودائع وأعقب أن عصر المصرفية العملاقة مع الألف الثالثة لا تستطيع البنوك الصغيرة الصمود فيه نظرا للمنافسة الشديدة التي تواجهها، ولذلك فهي مدعوة لدخول السوق العالمية الجديدة بأحجام تتناسب مع هذا السوق.⁽⁴²⁾

ويقول الدكتور علاء الدين زعتري أن من ضمن ما تحتاج إليه المصارف الاسلامية هو التعاون والتنسيق الذي يبدأ ثنائيا وضمن مجموعات بهدف بناء كيانات كبيرة حيث اذا أرادت المصارف الاسلامية البقاء والاستمرار عليها أن تبدأ في عملية الاندماج لتواجه المتغيرات الدولية وتؤمن سلامة المودعين.⁽⁴³⁾

ويقول الدكتور أحمد سليمان خصاونة أن العولمة المالية قد تتيح فرصا للمصارف الاسلامية لزيادة استخدام الصيغ التمويلية الاسلامية وفتحها قاعدة سليمة لمنطقة تجارة حرة اسلامية وأن أي نجاح تراه بعض المصارف الاسلامية في الاطار المنفرد دون التقدم نحو التعاون سيزيد من قوة التبعية المطلقة للكتل الاقتصادية الرئيسية، أما السير في الاتجاه الانعزالي سيجعل التعاون في المستقبل صعبا وكلما حدث تماطل أكبر أدى ذلك إلى زيادة تعقيد وضع المصارف الاسلامية بل إنها ستحارب بعضها وتنافس مثيلاتها لإثبات قوتها أمام أسواق الكتل الكبيرة.

مثلا أكد الدكتور أحمد سلامة أن اندماج المصارف الاسلامية لتتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية في ظل عولمة أسواق رأس المال الدولية يعد من بين الطرق التي تسلكها المصارف الاسلامية للشروع في تطوير وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الاسلامية كما تؤدي إلى تحسين الكفاءة والأداء وتوسيع قاعدة الملكية وأضاف أنه إذا للمزيد من الفرع في البلدان الأخرى لكن بشرط إعادة هيكلتها وزيادة رؤوس أموالها وتنفيذ خطة محكمة للاندماج الذي يحقق لها المزيد من الكفاءة والتطوير والمنافسة وتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريعها.⁽⁴⁴⁾

3- أمثلة على صفقات الاندماج المصرفي في بعض الدول العربية:

أ- دولة قطر:

يبلغ عدد البنوك القطرية 18 مصرفا، 9 منها مدرجة في بورصة قطر وتبنت المصارف القطرية استراتيجية تهدف إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة في المنطقة وذلك من خلال الاستحواذ على حصص أقلية وأغلبية في البنوك الخليجية والاجنبية

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

اعتمادا على المقومات الضخمة التي تملكها والاداء القوي الذي حققته خلال السنوات الماضية وارتفاع الاعمال والارباح بصورة غير مسبوقه جعلها تفكر في التوسع الخارجي وشراء الحصص في الخارج حيث: (45)

في شهر ديسمبر عام 2016 بدأت المحادثات الأولية بين ثلاث مصارف اسلامية كبيرة في قطر (مصرف الريان و بنك "بروة" (مملوك للحكومة بنسبة 52.8%) وبنك قطر الدولي، بشأن الاندماج المحتمل اتمامه بنهاية عام 2017م والذي سينجم عنه ظهور كيان مصرفي ضخم على مستوى المنطقة بأصول تصل إلى 44 مليار دولار ورأس مال حجمه 6 مليار دولار، ويعتبر ذلك أحدث تطور على صعيد عمليات الاندماج المصرفي الخليجية بمرحلة تراجع أسعار النفط وحسب البيان الصحافي المشترك عن هذه المصارف فإن الاندماج في حالة حدوثه سوف يؤدي إلى تكوين أكبر مصرف إسلامي في دولة قطر (قبل مصرف قطر الاسلامي) وثالث أكبر بنك في الشرق الاوسط ورابع أكبر بنك اسلامي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- البحرين:

تعد مملكة البحرين مركزا ماليا ومصرفيا رئيسيا في منطقة الخليج ويبلغ عدد سكانها 1.2 مليون نسمة في حين يعمل فيها أكثر من 100 مصرف ومؤسسة مالية منها حوالي 30 مؤسسة مالية اسلامية، وبالتالي فسوق البحرين هي سوق مشبعة وذات كثافة مصرفية مرتفعة، ويتضح ذلك جليا إذا ما قورن وضعها بعدد المصارف التي تعمل في المملكة السعودية وهي أكبر اقتصاد في المنطقة والبالغ عددها 24 مصرف فقط.

والجديد بالذكر أن تغير ديناميكية السوق بفرض تحديات جديدة على المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية وسط مؤشرات تظهر تراجع نسبة النمو وانخفاض نسبة الارباح فضلا عن أن معايير كفاية رأس مال "بازل 03" حفزت المصارف البحرينية على التوجه نحو الاندماج لتقوية قدرتها التنافسية والتخلص من اعباء الديون والتكاليف التشغيلية لتكتمل 5 صفقات اندماج لـ 10 مصارف بحرينية خلال خمسة سنوات (46) حيث بدأت أولى بوادر الاندماج بين البنوك البحرينية في منتصف عام 2009، بعد الموافقة على دمج البنك البحريني السعودي ومصرف السلام، واندماج مصرف الشامل مع بنك الاثمار في نهاية العام نفسه، واطمأنت عملية اندماج ثلاثة مصارف اسلامية في البحرين (بيت ادارة الاعمال وبنك كاييفست وبنك ايلاف) ليحل محلها كيان جديد باسم "إيدار"، ثم اندماج بنك الإجارة مع بنك الاثمار مطلع شهر فيفري 2013م فاندماج "بي ام إي بنك" مع مصرف السلام بنهاية العام 2014م.

ج- المملكة العربية السعودية:

لا يبدي خبراء سعوديون أي حماس اتجاه عمليات الاندماج ضمن القطاع المصرفي السعودي ولا يرون حاجة لذلك أصلا بل على العكس، برون أن هناك نقضا في عدد المصارف العاملة في البلد و التي ينبغي زيادة عددها حيث أن بلد بحجم السعودية يملك اقتصادا ضخما وكتلة سكانية هي الأكبر في منطقة الخليج لا يحتوي الا على عدد قليل من المصارف مقارنة بأصغر دولة في منطقة الخليج وهي البحرين، وينتقد الخبراء في ذلك هيمنة بعض العائلات على مجالس إدارات المصارف السعودية فضلا عن الاجراءات البيروقراطية لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) التي تصعب منح التراخيص للإنشاء مصارف من طبقة صغيرة تعزز الاستثمار في المناطق البعيدة عن مراكز المدن وتقدم خدمات لا تهتم المصارف الكبيرة بتوفيرها في تلك المناطق. (47)

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

د- الإمارات العربية المتحدة:

سجلت الامارات أكبر عمليتين للاندماج المصرفي على المستوى الاقليمي خلال العقد الحالي بإطلاق اثنين من أكبر الكيانات المصرفية في العالم وهما "الامارات دبي الوطني" ثم "بنك أبوظبي الاول" وهو ما يستفتح آفاقا واسعة لاندماجات عديدة للسنوات المقبلة في ظل وجود تشجيع حكومي قوي لدعم الاتجاه نحو خلق كيانات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاع المصرفي حيث ان تواصل عملية الاندماج يتواكب مع استراتيجية "الامارات ما بعد النفط" وأهداف "مئوية الامارات 2071" بالإضافة إلى "رؤية الامارات 2021".⁽⁴⁸⁾

هـ- لبنان:

لقد شهد القطاع المصرفي اللبناني عددا من عمليات الاندماج والاستحواذ في السنوات الاخيرة، حيث استحوز فرانسيسك بالكامل على البنك الاهلي الدولي في ماي عام 2014م واشترى " سيدروس إنفست بنك" كل أسهم " ستاندارد تشارتر" في شهر جوان عام 2014م بالإضافة إلى اندماج بنك الصناعة والعمل والبنك التجاري للشرق الأدنى في شهر ماي 2014م وتغير اسمه إلى "بنك سردار"، كما استحوز بنك بيبيلوس على 99.18% من أسهم بنك فرعون وشيحا في شهر ماي عام 2016م وأعلن بنك لبنان و المهجر في شهر جوان 2016م أنه يتفاوض لشراء عمليات وفروع HSBC في لبنان، وتجدر الإشارة إلى دخول 10 مجموعات مصرفية لبنانية في لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم بحسب الشريحة الاولى لرأس المال التي أصدرتها مجلة THE BANKER في شهر جويلية عام 2016م.⁽⁴⁹⁾

الخاتمة :

يعد الاندماج المصرفي أداة للتكيف والبقاء والازدهار والاستمرارية في بيئة شديدة التعقيد تزداد فيها المنافسة بين الكيانات المصرفية والمالية العملاقة، وتنجم عنه آثار في غاية الأهمية تمس كل أطراف ومكونات عمليات الاندماج بوجه خاص، مثلما لديه انعكاسات على الصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي بمكوناته بوجه عام، ولا شك في أنه يؤثر بشكل كبير وبصورة ايجابية على تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية من خلال توحيد الجهود وتجميع الطاقات وتبادل الخبرات وتركيز رأس المال، وهو ما يوفر البيئة المناسبة للابتكار والابداع والتطوير و يعزز القدرة التنافسية لها.

لكن في ظل انعدام نظرية عامة للاندماج المصرفي يمكن من خلالها التنبؤ بنجاح أو فشل عمليات الاندماج فانه من الحكمة ومن المفيد جدا استقراء تجارب الدول المختلفة في عمليات الاندماج خصوصا اذا تم الأخذ في الاعتبار الظروف التي تمر بها كل دولة، واختيار النموذج المناسب الذي يتلاءم مع ظروف وأوضاع المصارف العاملة فيها، ومراعاة المدة التاريخية بين التجربة والتطبيق الفعلي في الدولة المعنية، اذ ما يناسب دولة معينة في وقت ما قد لا يلاءم دولة أخرى في وقت اخر حتى لو كان هناك توافق في ظروف الدولتين.

ومن الجدير بالذكر، أنه منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية (2008 م) فقد تزعزعت الثقة في المصارف الكبيرة نتيجة حدوث العديد من الانهيارات و الافلاسات التي طالت بنوكا أمريكية عريقة وكذلك بنوكا أوروبية فلحد الآن مازال عملاق البنوك الألمانية دوتشه بنك يعاني من أزمة ثقة زادت من تأزم الوضع المصرفي والمالي في منطقة اليورو التي عانت فيها المصارف من مشاكل كبيرة، بدء بالمصارف اليونانية مرورا بالمصارف الاسبانية فالإيطالية ثم الألمانية وهذا يعني أن الخطر موجود دائما بالرغم من الحجم و القوة المادية الظاهرية لهذه المصارف.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

ومن المفارقة أن من كانوا خلف قيام " البنوك الشاملة" وتأسيس المؤسسات المالية والمصرفية العملاقة هم الآن يصرخون وينادون عاليا بالعودة الى الماضي ووقف تجربة البنوك الشاملة وضرورة تجزئتها وتفرغها لممارسة العمل المصرفي التقليدي فقط كما كان ذلك سائدا من قبل، فمع تعقيد العمل المصرفي وانتشار الأزمات وحالات التعثر والإفلاس أصبحت المصارف الكبرى تنقل تركيزها عند اقدامها على أي عملية دمج من مسألة الحجم وجمع الودائع الى نوعية الموجودات وجودتها، ومن الاهتمام بالانتشار الجغرافي الى التركيز على الجدوى الاقتصادية من التواجد في بلدان معينة فضلا عن كيفية الالتزام بالمعدلات الدولية للملاءة والسيولة، وهذا لا يعني أن هدف تحقيق اقتصاديات الحجم لم يعد ينطبق على المصارف أو ليس من ضمن أولوياتها ولا يدخل ضمن حسابات ربحيتها، خصوصا أن المصارف الغربية كمثال تواجه ضغوطا متزايدة من هذه الناحية بفعل النمو المضطرب في حجم عدد من المصارف الآسيوية خاصة الصينية التي بات عدد منها يحتل المراتب الأولى في ترتيب المصارف حول العالم مما يزيد من قدرتها على منافسة المصارف الغربية.

وخلاصة القول أن الأمر المؤكد والذي لا جدال فيه هو أن الصناعة المصرفية تعتمد بشكل كبير وأساسي على الثقة، حيث أنها الأساس لنجاح أي مصرف ويضاف الى ذلك بالنسبة للمصرف الاسلامي سمعة الهيئة الشرعية، فمن الجوانب المهمة في اكتساب ثقة المتعاملين قوة رأس مال المصرف التي تؤكد الثقة بمستقبله وسلامة ودائعه وتوحي للمودعين بالطمأنينة على ودائعهم، و قد أكدت العديد من الدراسات أن المصرف الاسلامي يحتاج الى نسبة أعلى من رأس المال وذلك لأنه ليس مصرفا تجاريا محضا بل يجمع بين صفتي المصرف التجاري والمصرف الاستثماري. لذلك يعتبر اندماج المصارف الاسلامية الحل الأنسب لتحقيق الحجم الأمثل لتقوية رؤوس أموالها وتعزيز تنافسيتها، والاقتصاد الاسلامي يرحب بالاندماج المدروس تحقيقا للأمن الاقتصادي، ففي الاندماج نوع من التلاحم والتآزر والتعاون وذلك مطلوب شرعا بشرط أن يتم مع مراعاة الضوابط القانونية والشرعية من شفافية واحترام ارادة الأطراف والمساواة بين الشركاء وغيرها من الضوابط الواردة في فقه المعاملات، وقد يأخذ البعد الشرعي مكانة أكثر أهمية اذا حصل اندماج بين بنكين تقليديين أو أكثر ونجم عنه مصرف إسلامي حيث يصبح موضوع استحداث هيئة رقابة شرعية وتدريب العمل المصرفي الاسلامي أمرا ملحا.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

الهوامش

- 1- أ. مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص 111.
- 2- د. عبد الستار الخويلدي، الدمج المصرفي (طرقه ومتطلباته الشرعية، ندوة البركة الحادية والعشرين للاقتصاد الاسلامي، مكة المكرمة، 19 و 20 نوفمبر 2001، ص 07.
- 3- رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 21.
- 4- نفس المرجع ص 22.
- 5- عبد الستار الخويلدي، مرجع سابق، ص 15.
- 6- نفس المرجع، ص 07.
- 7- أ. حسان خضر، الدمج المصرفي، سلسلة جسر التنمية، المجلد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 02. البحث متوفر على الرابط التالي: <http://www.arab-api.org/devbrg/brdg409.htm>.
- 8- عبد الكريم جابر شنجار، قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكامل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع - علمي - كانون الأول، 2007، ص 02.
- 9- أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.
- 10- رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص 29.
- 11- أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.
- 12- رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص 30.
- 13- محمود أحمد التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 75.
- 14- رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق، ص 31.
- 15- أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 03.
- 16- رمزي صبحي مصطفى الجرم، مرجع سابق ص 38 و 39.
- 17- نفس المرجع، ص 48.
- 18- نفس المرجع، ص 52.
- 19- مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص 121.
- 20- عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سابق، ص 3 و 4.
- 21- أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 06.
- 22- ايناس عباس محمد، الاندماج المصرفي (نظرة شمولية)، ص 08. البحث متوفر على الرابط التالي: www.mof.gov.iq/lists/Researches And Studies/3.pdf
- 23- محمود أحمد التوني، مرجع سابق، ص 104.
- 24- مقال بقلم عدنان أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية سابقا بعنوان: الصيرفة الاسلامية والاستقرار المالي، أبريل 2017، متوفر على موقع CNN على الرابط التالي: <https://business/2017/02/28/islamic-banking-financial-stability-opinion>: arabic.cnn.com/ تاريخ الاطلاع: 01 أوت 2017.
- 25- مجلة اتحاد المصارف العربية، الصيرفة الاسلامية بين النمو والتفوق، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد 440، يوليو 2017، ص 20.
- 26- مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 110.
- 27- مقال بعنوان: "ستاندر آند بورز": توحيد المواصفات يعيد الصيرفة الاسلامية إلى مسارها الصحيح، مجلة القبس الالكترونية بتاريخ 5 سبتمبر 2016 على الموقع التالي: alqabse.com/227816/ تاريخ الاطلاع: 05/جوان/2017م.
- 28- مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 14.

الوضع الراهن للمصارف الاسلامية وخيار الاندماج المصرفي

- 29- خاص ... أفوى 20 بنكا خليجيا في 2017، الموقع الاخباري الاقتصادي أموال 16- 7/ 2017 على الموقع التالي: amwal-mag.com تاريخ الاطلاع 16 جوان 2017م.
- 30- أهم 10 بنوك في العالم، شبكة الباحثون السوريون على الموقع التالي: www.syr-res.com/article/9978.html
- 31- اتحاد المصارف العربية أعلن عن نتائج عمليات القطاع المصرفي العربي لعام 2016، مجلة الدورة الاقتصادية، على الموقع: [/2017/03/15/www.dawra.com](http://2017/03/15/www.dawra.com)
- 32- نفس المرجع.
- 33- مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 441، أوت 2017، ص 18.
- 34- علاء الدين زعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، بحث مقدم الى ندوة البركة الثانية والعشرون، البحرين 1423هـ، متوفر في منتدى التمويل الاسلامي على الرابط التالي: islamifin.go-forum.net/t482-topic
- 35- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية، (مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها)، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص 215.
- 36- [/2017/03/15/www.dawra.com](http://2017/03/15/www.dawra.com)
- 37- أ. حسان خضر، مرجع سابق، ص 14.
- 38- اتحاد المصارف العربية، عدد 432، نوفمبر 2016، ص 73.
- 39- د. فريز زياد، ندعو البنوك العربية إلى التوحد لإسماح صوتها عالميا، اتحاد المصارف العربية، عدد 436، مارس 2017، 10.
- 40- اتحاد المصارف العربية، عدد 440، مرجع سابق، ص 21.
- 41- اتحاد المصارف العربية، عدد 441، مرجع سابق، ص 81.
- 42- د. أحمد محمد علي، المصارف الاسلامية على مشارف الألفية الثالثة، مشروع خطاب في الاجتماع العام لاتحاد المصارف العربية بودابست، 1998/06/08، ص 08.
- 43- علاء الدين زعتري، مرجع سابق.
- 44- أنظر: ملخص رسالة دكتوراه للباحث أحمد سلامة المحاضر بمؤسسة النقد العربي السعودي بعنوان: "المصارف الاسلامية بين الترشيد والعولمة والدمج في ظل المنافسة العالمية"، متوفر على الموقع: www.stob5.com/93738.html
- 45- مقال بعنوان: "موديز: الاندماج يعيد التوازن الى القطاع المصرفي في قطر <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/02/21>
- 46- شطب هوية " بي إم أي بنك" وتحويل معاملاته لمصرف السلام لنهاية العام من الموقع: gulf.ogaam.com/article/611450/02/10/2016.
- 47- "تكتلات البنوك الخارجية... تكتلات واعدة أم سحابة صيف" أموال متوفرة على الموقع amwal-mag.com
- 48- أنظر: نجاح اندماج مصارف الامارات يفتح الأفق لعمليات مماثلة، جريدة البيان الاقتصادي الصادرة يوم 2017/04/05 المؤرخ على الموقع www.albayan.ae/economy/capital markets/
- 49- مقال بعنوان: "القطاع المصرفي اللبناني: استمرار النمو"، إعداد الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، إدارات الدراسات والبحوث، العدد 429 أوت 2016، ص 14.